الأنباء
الاحد 16 اكتوبر 2011

بنسبة 15,3٪ ودول المنطقة مازالت تساهم بأكثر من 60٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان العربية

«الوطني»: انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى «التعاون» في 2010

أشار بنك الكويت الوطني في نشرته الاقتصادية الأخيرة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول الخليج تراجعت في العام 2010 للسنة الثانية على التوالي منذ نهاية الأزمة المالية إلى 39,8 مليار دولار، وذلك حسب تقرير الاستثمار العالمي للعام 2011 الصادر عن منظمة الأونكتاد. ولكن دول الخليج مازالت تساهم بأكثر من 60٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان العربية. وأوضح التقرير انه على الرغم من تحسن الأوضاع الاقتصادية في العام 2010، سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة تراجعا بواقع 15,3٪ مقارنة مع العام 2009. ومن العوامل الرئيسية المساهمة في هذا التراجع، استمرار الحذر لدى المستثمرين عقب الأزمة المالية، وتقييد الائتمان على القطاع الخاص، وتعليق أو إلغاء أو اكتمال عدد من المشاريع الضخمة التي كانت حتى الآن وراء التدفقات الاستثمارية الكبيرة. وجاء انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية- الوجهة الأبرز تاريخيا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخليج- بواقع 12,4٪ إلى 28,1 مليار دولار في العام 2010 نتيجة إلغاء أو تعليق بعض الشراكات والمشاريع مع مؤسسات أجنبية، مثل مشاريع البتروكيماويات بين شركة أرامكو السعودية وكونوكو فيليبس وداو للكيماويات.

وبالتأكيد، كان تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للكويت متوقعا نظرا إلى التدفقات المرتفعة وغير الاعتيادية البالغة 1,1 مليار دولار التي تلقتها في العام 2010، بسبب إعادة رسملة مؤسسة الخليج للاستثمار. وقد بلغ متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكويت على مدى العقد المنصرم تقريبا 313 مليون دولار سنويا مقارنة مع 44 مليار دولار سنويا في المتوسط خليجيا.

وكذلك الحال، تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الخليج- التي تشكل نحو 72٪ من كافة تدفقات الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة- للسنة الثانية على التوالي. وبين العامي 2009 و2010، تراجعت هذه التدفقات بنسبة 55٪ من 23,3 مليار دولار إلى 10,5 مليارات دولار.

تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الخليج للسنة الثانية على التوالي من 23,3 مليار دولار في العام 2009 إلى 10,5 مليارات دولار في العام 2010

وبحسب تقرير الاستثمار العالمي للعام 2011، يعزى ذلك التراجع بشكل رئيسي إلى تخارج شركات خليجية من استثماراتها في الخارج، مثل بيع مجموعة زين لشركاتها العاملة في أفريقيا إلى بهارتي إيرتيل الهندية بمبلغ 10,7 مليارات دولار، وبيع شركة الاستثمارات البترولية الدولية 70٪ من أسهمها في شركة هيونداي للصناعات الثقيلة بمبلغ 2,2 مليار دولار. وفيما تشارك الشركات الخليجية الخاصة في عمليات الاندماج والاستحواذ في الخارج، إلا أن اللاعبين الكبار في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج تبقى هي السيادية والمؤسسات المدعومة من الدولة. فشركات مثل دبي العالمية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية، ومبادلة، وكذلك صناديق الثروات السيادية الشهيرة مثل جهاز قطر للاستثمار وجهاز أبوظبي للاستثمار والهيئة العامة للاستثمار الكويتية، قد ساهمت بأكثر من 73٪ من إجمالي عمليات الاندماج والاستحواذ منذ العام 2004.

وقد انتهجت هذه المؤسسات استراتيجيات استثمارية متعددة الأذرع، وغير مقيدة باعتبارات التنوع التقليدي ومعدل العائد، مستفيدة من ارتفاع إيرادات قطاع النفط والغاز.

تدفقات استثمارية

وأشار التقرير الى انه بات ينظر بشكل متزايد إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة يمكن من خلالها تنمية الشراكات الاستراتيجية الدولية، وتسهيل تحويل الاستثمار والتكنولوجيا والاختصاص إلى الاقتصادات الخليجية، مما يؤدي إلى تعزيز الإنتاجية محليا وتحقيق مكاسب تنافسية. وعلى سبيل المثال، فإن استثمارات جهاز قطر للاستثمار في فولكس واجن وهوشتيف الألمانيتين وكذلك في شركة فينسي الفرنسية قد رافقتها اتفاقات لتوسيع نطاق نشاطها في قطر، سواء على شكل تعاون في الأبحاث والتطوير وتأسيس مراكز تجارب وتدريب جديدة أو من خلال زيادة فرص الأعمال.

ونظرا للعلاقة الإيجابية بين إيرادات النفط والغاز وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الواردة منها والخارجة، فإن تعافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتمد في النهاية على أسعار النفط، واستمرار دول الخليج في تحقيق الفوائض في الميزانية وعلى انتعاش الاقتصاد العالمي عموما. وقد جرى خفض التوقعات المستقبلية لنمو الاقتصاد العالمي بسبب المخاوف بشأن سوق العمل ونمو الاقتصاد الأميركي وأزمة الديون السيادية التي تعصف بمنطقة اليورو.

وبين التقرير أن التأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول الخليج كان أقل حدة، لكنها لن تكون بمعزل تماما عنها في النصف الأول من العام. ومن ناحية أخرى، من شأن المبالغ الضخمة التي تنفقها حكومات دول الخليج على خطط التنمية الوطنية، وإجراءات التوظيف والدعم لاستيعاب النمو السريع في القوى العاملة الوطنية والتعويض عن الضغوطات التضخمية على دخل العائلات، أن يحد قليلا من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الخليج. وقد تعمد صناديق الثروة السيادية إلى توجيه المحافظ الاستثمارية إلى اقتصاداتها المحلية بدلا من الوجهات التقليدية الغربية والآسيوية. وبطبيعة الحال، تتأثر جاذبية المنطقة كوجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأطر التنظيمية، وما إذا كانت تساعد على استقطاب هذه الاستثمارات أم لا. وفي هذا الإطار، تستمر السعودية وقطر في احتلال المراكز الأولى خليجيا بفضل الخطوات الكبيرة الهامة التي قامتا بها مؤخرا في تحسين بيئة ممارسة الأعمال والقوانين والتجارة عبر الحدود. وتتبوأ السعودية المركز الأول ضمن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ترتيب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، بينما كانت قطر الدولة الأكثر تنافسية بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ترتيب تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي.

كذلك، ستستفيد قطر بشكل هائل من المشاريع العديدة التي يجري التخطيط لها لكأس العالم في العام 2022، الذي سيستقطب الشركات الخليجية والأجنبية. وستستفيد من ذلك قطاعاتها الأخرى (غير النفط والغاز)، وهو الهدف الرئيسي لاستراتيجية التنمية الوطنية للدولة.

ومن ناحية أخرى، مازالت الكويت دون الطموح مقارنة مع باقي دول الخليج فيما يتعلق بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال والتنافسية عموما. وتشكل الملكية الأجنبية المحدودة، محدودية دور القطاع الخاص، وبعض الإجراءات والتشريعات والبيروقراطية التي تعيق ممارسة الأعمال أبرز التحديات أمام تحقيق الكويت كامل إمكانياتها الكامنة.

الفرص الاستثمارية

لكن الفرص الاستثمارية ستزداد عندما تتسارع وتيرة تنفيذ خطة التنمية وتبدو الحكومة حريصة على تشجيع المستثمرين الأجانب على المشاركة في مشاريع التنمية، وخاصة تلك التي تقوم على شراكة بين القطاعين العام والخاص كما تبدو حريصة على تحفيز القطاع الخاص كما أن مشاريع البنية التحتية الضخمة، مثل تلك التي تهدف إلى تطوير قطاع الطاقة، من شأنها أن تستقطب المستثمرين الأجانب.

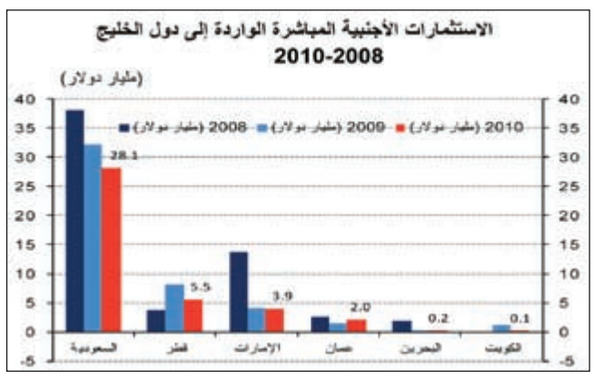

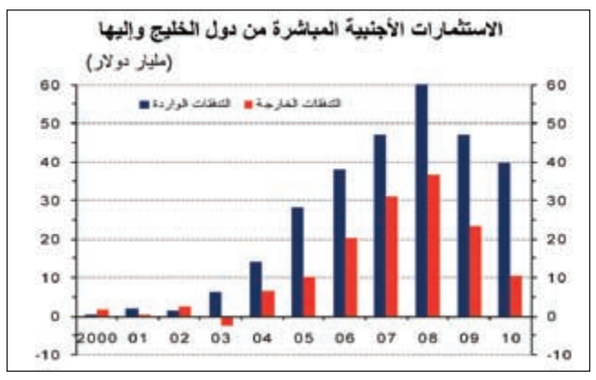

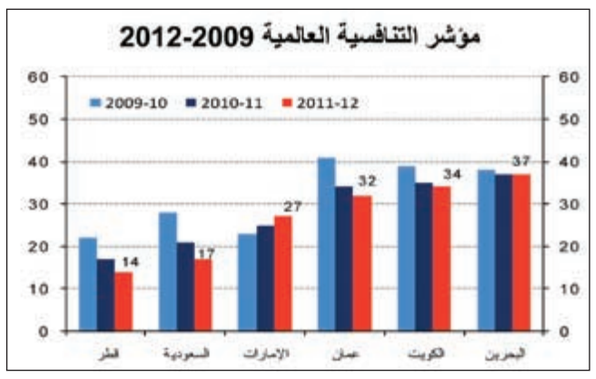

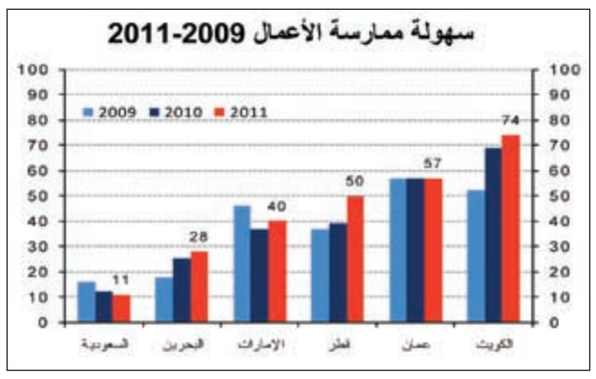

مازن الناهض

.. والبنك يختتم حملة بطاقاته بالسحب الثالث على سيارة مرسيدس SLS_AMG كوبيه الفاخرة

اختتم بنك الكويت الوطني عرضه الحصري لحاملي بطاقات الوطني بإجراء السحب الثالث والأخير للعرض، والذي فاز به عميل البنك الوطني سيف زراعتيان بسيارة مرسيدس SLS_AMG كوبيه الفاخرة موديل 2011، وكان كل من كريسانتو بيرناردينو جامولو وأمينة سالم الزيدان قد فازا في السحبين السابقين بالسيارة خلال الحملة التي استمرت طيلة فترة الصيف.

وقال مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني مازن سعد الناهض: «يسعى بنك الكويت الوطني دائما باعتباره مؤسسة مصرفية رائدة إلى تجاوز توقعات العملاء وتلبية كل احتياجاتهم، ويحرص على ابتكار أرقى وأفضل الخدمات والمنتجات المصرفية المترافقة بعروض مجزية ومزايا عديدة، ولاسيما في مجال البطاقات التي يتصدر الوطني نشاطاتها على المستويين المحلي والإقليمي باعتباره أحد أهم مصدري البطاقات».

وقد أتاح هذا العرض غير المسبوق الفرصة أمام جميع عملاء البنك الوطني ممن يستخدمون بطاقات الوطني الائتمانية داخل الكويت أو خارجها، وممن يستخدمون بطاقات الوطني للسحب الآلي خارج الكويت، لدخول سلسلة من السحوبات الشهرية الثلاثة التي جرى تنظيمها على امتداد فترة هذه الحملة والفوز بإحدى 3 سيارات مرسيدس SLS_AMG كوبيه الفاخرة موديل 2011.

خلال ورقة عمل لنادي غالية عن «تطوير التجارة لسيدات الأعمال»

بورسلي: المرأة تواجه تحديات في بيئة الأعمال

أقام نادي غالية، إحدى مبادرات بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) الاجتماعية تجاه المرأة، بالتعاون مع مؤسسة آكت آند إكو، يوم الخميس الماضي ورشة عمل تحت عنوان «تطوير التجارة لسيدات الأعمال» في برج جلوبل، وذلك برعاية وحضور وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي. وقد حضر ورشة العمل عدد من سيدات الأعمال وطالبات في الكويت.

وأقيمت ورش العمل هذه بالتعاون بين نادي غالية ومؤسسة آكت آند إكو بالاشتراك مع بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) وبرعاية الشركة الوطنية للاتصالات، الشركة الرائدة في تقديم خدمات الهاتف النقال. وتهدف ورشة العمل هذه إلى تعليم وتدريب وبناء شبكة للتواصل بين السيدات وبين قطاع الأعمال بالإضافة إلى تطوير وتعزيز خبراتهم، ومن هنا يأتي الهدف الرئيسي الذي أسس من اجله «غالية».

وفي البداية تحدثت د.بورسلي عن الدور الذي تقوم به المرأة وأن وجودها في بيئة الأعمال يواجهه تحديات كبيرة كما أن إقدامها على بعض الأعمال يعتبر شجاعة، قائلة «نحن في الكويت حظينا بتشجيع من خلال المساواة في فرص التعليم، حيث تحصل المرأة على فرص للبعثات للحصول على الماجستير والدكتوراه، ونأمل في أن يكون للمرأة مزيد من الفرص للحصول على المواقع القيادية والبرلمانية، مشيرة إلى أنه على المستوى الدولي دائما نجد أن عدد مشاركات المرأة في المناصب القيادية الكبرى قليل، فهذه الظاهرة لا تقتصر فقط على منطقتنا».

وأبدت بورسلي اهتمامها بالمشروعات الصغيرة والعمل الذي تقوم به لتشجيع وتطوير المبادرات الكويتية لتصديرها إلى الدول الأخرى. وحثت سيدات الأعمال على ضرورة التركيز على عمل دراسات جدوى فنية ومالية للمشاريع توضح مستقبلها قبل البدء بأي مشروع، مؤكدة أن فشل المشروع على الورق أفضل بكثير من فشله على أرض الواقع.

وبعد التأكد من نجاح المشروع وإمكانية تحقيقه للعوائد يتم البحث عن مصادر التمويل، مشددة على ضرورة عدم الوقوع في دائرة اليأس إذا ما حقق المشروع خسارة في بداياته، خاصة أن كل مشروع لابد أن تواجهه بعض العوائق.

وأشارت إلى وجود مشروع قانون جديد لتقديم الدعم المالي والفني للمشروعات الصغيرة، حيث يقوم فريق عمل الآن على إعداده على أن يتم فيما بعد إرسال نسخة منه إلى «الفتوى والتشريع»، بحيث يساهم ذلك التشريع في تذليل العقبات التي تواجه المبادرات والمشاريع الصغيرة ويعزز عملها.

من جهتها تحدثت الشيخة فاطمة القاسمي، الناشطة الاقتصادية من دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، عن دور المرأة العربية وانجازاتها، وتطرقت إلى بعض الأمثلة عن النجاحات التي حققتها المرأة الإماراتية بشكل خاص مشيرة إلى المراكز العديدة التي تبوأتها المرأة الإماراتية على الأصعدة المختلفة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو الاجتماعية، بالإضافة إلى حصولها على العديد من الجوائز داخل وخارج البلاد.

كما شاركت مجموعة من السيدات ذواتت الخبرة في مجالات متعددة من خلال تقديم أوراق عمل تناولت طرق الاستثمار السليم اليوم وتحديد الهوية الاستثمارية، وكيفية وضع خطة عمل جديدة لأي مشروع ومدى الحاجة إلى تطويرها من وقت لآخر والمعلومات التي يجب أن تتضمنها تلك الخطة. فيما ناقشت ورقة عمل أخرى التحليل السوقي وتحليل البيانات الخاصة بالعميل المستهدف وتقييم أداء المنافسين، وبحثت إحدى المشاركات الخطة التسويقية وكيفية تسعير المنتجات وتوزيعها.

وتم التطرق أيضا إلى المسائل القانونية والإيجابيات والسلبيات التي ينطوي عليها تأسيس أي كيان قانوني مستقل، بالإضافة إلى جانب التمويل لأي مشروع وكيفية الحصول على تمويل طرف ثالث وما الإمكانيات التمويلية التي يتوقع الطرف الثالث الحصول عليها، وتحدثت إحدى المشاركات عن التجارة الالكترونية وكيفية تأسيس عمل تجاري إلكتروني، والمتطلبات القانونية اللازمة لذلك، وأهمية إنشاء شبكة للتواصل الاجتماعي، إضافة إلى ضرورة توافر وسيلة دفع نقدي الكتروني للأعمال التجارية الإلكترونية. فيما خصصت ورقة عمل لطرح موضوع الصناعات الحرفية والتقليدية، استطلاعات الرأي، التسعير، تدريب الموظفين، الاستيراد، الجمارك والمعاملات الجمركية، واللوائح الحكومية، بالإضافة إلى القروض المصرفية.

من جهتها قالت مدير عام نادي غالية هند الناهض «نؤمن بالدور الفعال لسيدات الأعمال الصغيرات اللائي بدأ نشاطهن أن يبرز في الآونة الأخيرة، ونسعى إلى توفير طرق توعية مختلفة تفيدهن في حياتهن العملية، وهذا ما نسعى خلاله في غالية وهو ايصال عضواتنا إلى الاستثمار السليم والناجح بالإضافة إلى تشجيعهم على المشاركة بتجاربهن الواقعية والذي يؤدي بدوره إلى تبادل الخبرات بين العضوات.

الشيخة فاطمة القاسمي تتوسط د.أماني بورسلي وبدر السميط خلال ورشة العمل

الخياط: الشركات العقارية خارج نطاق التغطية المالية الحكومية

قال رئيس مجلس ادارة شركة الفرقدان الإقليمية يوسف الخياط ان هناك شركات عقارية كبيرة لها باع طويل داخل السوق المحلي، وساهمت في نهضة البلد خلال الفترة الماضية، فالأولى أن تعطى الأولوية لهذه الشركات لما لها من خبرات في المجالات المختلفة.

واشار الى ان استمرار تراجع أسعار العقارات السكنية والتجارية خصوصا في ظل انخفاض أسهم الشركات العقارية بشكل ملحوظ في البورصة، وترافقها مع افلاس عدد كبير من صغار المستثمرين، بالاضافة الى حجم الديون العقارية الكبيرة في الكويت وعدم قدرة الأفراد على تسديدها في ظروف الأزمة المالية العالمية مع انخفاض أسعار النفط واحجام المصارف عن الاقراض ، جميعها عوامل أدت الى مطالبة العقاريين بإنشاء صندوق مؤقت لإنقاذ القطاع العقاري يوفر السيولة اللازمة لدعم المشروعات قيد التنفيذ.

وبين ان خطة التنمية ستقود الكويت الى مرحلة جديدة من البناء والتعمير طالما انتظرها القطاع الخاص المحلي بفارغ الصبر ولكن الأمر يحتاج لمجهود كبير من جميع الأطراف وتعاون اكبر من الجهات الحكومية حتى تدخل هذه الخطة حيز التنفيذ، مشيرا الى ان القطاع الخاص بحاجة ماسة الى تعاون من البنوك المحلية لفتح قنوات التمويل المغلقة منذ اندلاع الأزمة لأنه من دون هذا التمويل لن تستطيع الشركات الوقوف على ارض صلبة لتنفيذ تلك المشاريع وهو ما يجعلها في النهاية مجرد خطة ورقية علما ان الكويت لا تعاني من أي مشاكل مالية فالدولة لديها فائض مالي كبير يمكن الاستفادة منه في تنفيذ الخطة ولكننا نقول ان التعاون بين الأطراف يقودنا الى انجاح الخطة.

وقال ان اللجنة العقارية سيكون عملها تطوير ادارة العقار وتفعيل ادارته من خلال اعطاء دور أكبر لشركة المقاصة. والنهوض بالسوق العقاري وتطوير القطاع. مشيرا الى ان السوق العقاري يتابع عن كثب نتائج اجتماعات اللجنة العقارية التي شكلتها وزارة التجارة لبحث مشاكل العقار والتي من المتوقع ان تنتهي من توصياتها خلال النصف الثاني من الشهر المقبل.

واوضح ان المحفظة العقارية المليارية لابد ان تقوم بدور مهم في تحقيق الاستفادة المستقبلية للدولة من جراء التعديلات على الأبنية التجارية وذلك على المديين المتوسط والبعيد، بالاضافة الى انها تساهم في توفير سيولة تساعد على خروج السوق من حال الجمود التي تمر بها وذلك من خلال تسريع آليات عملها وذلك بعيدا عن الضغوط السياسية التي أثارت اللغط والغبار على الاقتصاد الكويتي.

ولفت الى ان التذبذب الحالي في أسعار الأسهم سببه عدم حل مشاكل الشركات المدرجة التي لم تقدم ميزانياتها حتى اليوم، وان الحكومة لم تحاسب مجالس الادارات التي خالفت القوانين، كما أنها لم تقم بحل معضلات الشركات التي خسرت أكثر من 75٪ من رؤوس أموالها. مشيرا الى ان استمرار مثل هذه المشاكل وغيرها في السوق يرجع الى غياب التفاعل والتواصل بين الجهات الحكومية المختلفة، مدللا على كلامه بالمشاكل التي تحدث حاليا على صعيد السوق الاستهلاكي في الكويت من خلال تفاوت الأسعار في الجمعيات التعاونية، وظاهرة انتشار اللحوم والمواد الغذائية الفاسدة.

يوسف الخياط

صناديق مجموعة الأوراق المالية (المحلية)

	القيمة الصافية للوحدة في 2011/10/13	التوزيعات حتى	العائد منذ بدء النشاط
العنود الإستثماري	1.066 د.ك	0.240 د.ك 2005/2/28	%30.6 تاريخ بدء النشاط 2002/4/25
صندوق المجموعة الإسلامي (صندوق المجموعة الثاني سابقاً)	0.920 د.ك	0.423 د.ك 2004/05/31	% 34.3 تاريخ بدء النشاط 2000/8/10

لمزيد من المعلومات يرجى الإتصال على: 22990299 - داخلي 3106 / 3124
www.sgkuwait.com
مجموعة الأوراق المالية SECURITIES GROUP

NBK CAPITAL
صندوق الوطني للأسهم الكويتية

تاريخ التقييم	6 أكتوبر 2011
القيمة الصافية للسهم	KWD 0.59086
أداء الصندوق (منذ بداية السنة)	-16.02%
أداء مؤشر MSCI الكويت (منذ بداية السنة)	-17.93%

nbkcapital.com

أول صندوق يستثمر في القطاع المصرفي
صندوق مصارف Masaref FUND
كما في 13 أكتوبر 2011

القيمة الصافية للوحدة	تاريخ بدء النشاط
0.922 د.ك	12 فبراير 2007
العائد منذ التأسيس	العائد منذ بداية السنة
-7.72%	-9.01%

إسكان ISKAN شركة تمويل الإسكان
تقبل طلبات الإشتراك يومياً - للإستفسار: 22261411